المونث الي الثبوت المستفاد من ثابتة لتانيث ما اضيف اليه الثبوت كما قيل تحمل
مثله ما يمكن ان يقال التانيث لتانيث لفظ ثابتة الدالة علي الثبوت ولا تنها راجعة
الي قوله حقايق الاشيا ثابتة بما دل بهذه القطعية قوله للقطع بانه لا علم بجميع
الحقايق قال بعض المحققين وانت خبير بان هذا الحمل انما يناسب تقرير كلام المص
والكلام بعد انما هو في مراده بيانه هذا الضمير لقايل فكان الانسب ان يراد به ثم يعقبه
بما ذكره ولا يخفي ان ما اضمر كلامه من ان الحاجة الي تانيث الضمير فرع تقدير
المضاف ليس بظاهر بل هما مسلكان متغايران كما في الخيالي وغيره ولهذا قال
العصام في بيان المقام هذا توجيه للعبارة بحذف المضاف الي قوله بهذه
القضية وانما احتيج الي تقدير المضاف لان المتبادر من العلم بالحقايق كما قال
العصام العلم بها تفصيلا فلا يومي صرفه عن الظاهر اما بان يقدر الثبوت لان
العلم بثبوت الحقايق لا يستدعي تصورها تفصيلا واما ان يراد العلم بها اعم من العلم
تفصيلا واما ان يراد العلم بجنس الحقايق الا ان التاويل بالعلم بثبوت الحقايق
انسب بما سبقه من الدعوي فلذلك اختار اختار ذلك القايل والشارح اراد
رعاية عموم اللفظ ما امكن لانسب بيان لانه انفع ولهذا يعني بقوله المتبادر
الخ اندفع قول جمع كالخيالي انه ان اريد بنفي العلم بجميع الحقايق العلم بها تفصيلا
فمسلم ولا يضر لعدم ضرورة ارادته وان اريد العلم بها ولو اجمالا فانتفاؤه
ممنوع وكيف والحكم بثبوتها لا ينفك عنه انتهي قوله والجواب قال شيخ الاسلام
اي عن قوله وقيل المراد العلم الخ قوله ان المراد الجنس يعني المدعي ثبوت جنس
الحقايق وتحقق جنس العلم بقرينة السياق علي ما ذكره ذلك القايل من ان
المراد العلم بثبوتها لا يستغني عن الحمل علي الجنس اذ لا ثبوت للجميع كما لا علم بها
فان قلت ينظر في قولهم لا علم بجميعها بقوله تعالي وعلم ادم الاسما كلها علي ما تقرر
في تفسيرها وبانه تعالي علم جميع الحقايق قلت لعل مرادهم انه لا علم لعامة الملك
كما اشار اليه العصام وللقايل ان يمنع ذلك ثم يقول يكفي العلم بوجودها
لو احدنا مل قال الشيخ اللقاني ومما تقرر من ان المراد بحقايق الراجع اليها الضمير
الجنس لا ينافي ما في حقايق في قوله اولا حقايق الاشيا علي عمومه لاقتران الحقايق

الراجع

الراجع
اليها والضمير بال الجنسية ونازعه ابن قاسم بان الصواب ان الشارح اراد ان المراد
الجنس في الموضعين وان دعوي البقاء يردها قول الشارح ردا الخ قوله ردا مفعول
له علي ان المراد الجنس المعلوم تحققه في بعض الافراد اي للرد علي القايلين
الخ بقوله والعلم بها متحقق حقايق الاشيا ثابتة وعلي القايلين بانه لا علم بثبوت
حقيقة ولا بعدم ثبوتها بقوله والعلم بها متحقق قال العصام وربما توهم
انه تطويل لان قوله والعلم بها متحقق علي هذا التفسير لرد نفي العلم
بثبوت الحقيقة لا العلم بثبوت عدمه ودفعه ان المراد انه رد علي القايلين
بالشك في الاشيا ومعني لا يتم بدون نفي العلم بعدم الثبوت نعم لو قال ردا
علي القايلين بالشك ابدا في ثبوت الحقايق لكان اخصر فان قلت ما وجه
الرد عليهم بارادة الجنس قلت لان مدعاهم سالبة كلية ويكفي في ردها الموجبة
الجزيية الحاصلة علي تقدير الجنس ولا يخفي انها علة مصححة لا موجبة اذ الرد
لا يوجب ارادة الجنس دون الجميع لانه كما يكفي فيه الكلية ولا يذهب عليك انه
لا يصح الاكتفا بدعوي العلم بنفس الحقايق وان صح لانه لا خلاف فيه بل في العلم
بثبوتها وثبوت الاحوال لها ولو قال والمراد بها الجنس لكان فيها لطافة ولا يرد
ان الغرض منه الرد ينافي ما سبق ان الغرض منه التنبيه علي وجود ما يشاهد من
الاعيان ليمكن التوسل بذلك الي معرفة ما هو المقصود لانه لا تنافي بين الغرضين
نعم دعوي ثبوت جنس الحقايق لا يفيد ثبوت ما يشاهد الا ان يقال يفيده
بنا علي ان الحق بالثبوت ما يشاهد وما يقال ان المراد سابق التنبيه علي جنس
ما يشاهد ليس بشي لان سياق الكلام واضح في ان المقصود الاستدلال
بما يشاهد لا بجنسه قوله خلافا للسوفسطائية فطايفتان ينكران الحكم الاول
وطايفة الحكم الثاني كما اشرنا اليه قال شيخ الاسلام هم قوم من حكما يونان توغلوا
في الرياضة حتي اتوا بالهذيان الذي صدر منهم وسيأتي تفسير سوفسطا في كلامه قوله
فان منهم من الخ قال العصام وانكار حقايق الاشيا يستلزم انكار ثبوت الاحوال
لان ثبوت الحال فرع ثبوتها فلا يتاتي ما يقال لا اختصاص لنفيهم لحقايق الاشيا
بل يقولون ما من قضية بديهية او نظرية الا ولها معارضة تقاومها وتماثلها في القوة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)